



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

مدى تطبيق المجالس المحلية في محافظة أريحا للشفافية والمساءلة
وانعكاس ذلك على التنمية الاقتصادية

عادل ابراهيم مصطفى ابو نعمة

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1430 هـ / 2009 م

مدى تطبيق المجالس المحلية في محافظة أريحا للشفافية والمساءلة
وانعكاس ذلك على التنمية الاقتصادية

اعداد:

عادل ابراهيم مصطفى ابو نعمه

بكالوريوس تنمية مجتمع محلي - جامعة القدس المفتوحة - فلسطين

المشرف: د. عبد الوهاب الصباغ

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من
معهد التنمية المستدامة - تخصص تنمية ريفية مستدامة - مسار بناء
مؤسسات وتنمية موارد بشرية - جامعة القدس - فلسطين



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

اجازة الرسالة

مدى تطبيق المجالس المحلية في محافظة أريحا للشفافية والمساءلة وانعكاس ذلك على التنمية
الأقتصادية

اعداد: عادل ابراهيم مصطفى ابو نعمه
الرقم الجامعي: (2014449)

المشرف الرئيس: د. عبد الوهاب الصباغ

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ : 2009/12/29 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتواقيعهم:

- | | | |
|---|--|---------------|
| 1 | رئيس لجنة المناقشة: د. عبد الوهاب الصباغ | التوقيع:..... |
| 2 | ممتحنا داخليا : د . أحمد ابو ديه | التوقيع:..... |
| 3 | ممتحنا خارجيا : د. منصور غرابة | التوقيع:..... |

القدس - فلسطين

1430 هـ \ 2009 م

الاقرار

أقر أنا مقدم الرسالة انها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وانها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الاشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع

عادل ابراهيم مصطفى ابو نعمة

التاريخ:.....

شكر و عرفان

الصلاة والسلام على اشرف المرسلين ، سيدنا محمد عليه افضل الصلاة والسلام ، والشكر أولا واخيرا لله .

وأنة لمن دواعي سروري بأن اتقدم بجزيل شكري وتقديري الى جامعة القدس ممثلة بكادرها الاداري والاكاديمي وكافة موظفيها وعاملها لاتاحتهم الفرصة لي للالتحاق في الجامعة وتقديم العون والمساعدة ، كما اتقدم بشكري لمعهد التنمية المستدامة ممثلا بهيئة الاكاديمية والادارية ، لما بذلوه ويذلوه من جهد وعطاء لخدمة ملتحي المعهد .

ويخص الباحث بالشكر أستاذي ومشرفي الدكتور عبد الوهاب الصباغ ، الذي لم يبخل علي بمد يد العون والمساعدة حتى رأى بحثي النور، واتقدم كذلك بالشكر والعرفان لأستاذي ال دكتور زياد قنام الذي كان له دورا في توجيهي على مراحل دراستي في معهد التنمية المستدامة .

كما لا يفوتني بأن اتقدم بالشكر للدكتور منصور غرابة الذي كان له الدور في دفعي لأستكمال دراستي هذه وتوجيهي اثناء اعداد الرسالة ، وشكري وتقديري لجمعية التنمية الزراعية (الاغاثة الزراعية) لمساهمتها المادي الذي قدمته لي حتى اتمام دراستي، وشكري لاتحاد جمعيات المزارعين (اتحاد المزارعين) للوقت الذي اتيح لي على حساب العمل مقابل ان اتم هذه الدراسة .

والشكر والتقدير لمؤسسة أمان التي قدمت لي العديد من المراجع التي احتجتها لدارستي وفتحت لي ابوابها لأتمام هذه الدراسة .

كما لا يفوتني بأن اتقدم بالشكر لكافة الاخوة رؤساء واعضاء المجالس المحلية في محافظة أريحا على ما قدموه لي من دعم ومساندة لانجاز هذه الدراسة .

والشكر الموصول بالمحبة للأهل ولكافة الأصدقاء وزملاء العمل الذين وقفوا الي جانبي ولم يبخلوا علي بمد يد العون والمساعدة طوال مشاور دراستي وأثناء كتابة الرسالة.

عادل ابراهيم مصطفى ابو نعمة

تعريفات

- الحكم الرشيد :** هي الحاكمة او الحكم الصالح : ركيزة كافة الاديبيات والجهود التي تجعل من محاربة الفساد المدخل الالهم لارساء البناء المؤسسي السليم وتقويته والذي يقوم بدوره على اسس حكم القانون ومحاربة الفساد وفعالية القطاع العام وقدرة المواطنين على التعبير . وبعبارات أخرى، وفي إطار الهيئات المحلية، هي تلك العملية التي يتم من خلالها التأكد من أن الهيئة المحلية تعمل بفاعلية وتدار بشكل جيد عبر اجراءات واضحة في التنفيذ وخطط العمل ووجود تقارير معلنة للمواطنين (برنامج الامم المتحدة الانمائي،2007).
- الشفافية :** ضمان التدفق والتبادل الحر للمعلومات، بحيث تصبح المؤسسات ومعاملاتها وحساباتها متاحة بصورة مباشرة لذوي الشأن وان يتم توفير معلومات كافية وشاملة عن أداء المؤسسات العامة والخاصة كي يمكن متابعتها ومراقبتها، وهي الوضوح داخل المؤسسة وفي العلاقة مع المواطنين(الائتلاف من اجل النزاهه والمساءلة،2006).
- المساءلة :** واجب المسؤولين عن الوظائف العامة سواء كانوا منتخبين أو معينين، تقديم تقارير دورية عن نتائج أعمالهم ومدى نجاعتهم في تنفيذها، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة حتى يتم التأكد من أن عمل هؤلاء يتفق مع تعريف القانون لوظائفهم ومهامهم، وهو ما يشكل أساسا لاستمرار اكتسابهم للشرعية والدعم من الشعب (برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2005).
- النزاهة :** هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل، وبالرغم من التقارب بين مفهومي الشفافية و النزاهة إلا أن الثاني يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل الأول بنظم وإجراءات عملية (الائتلاف من أجل النزاهه والمساءلة،2006).
- المحاسبة :** خضوع الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية أو الإدارية أو الأخلاقية إزاء قراراتهم وأعمالهم سواء المحاسبة الافقية (مسؤولية الموظف العام امام جهات اخرى موازية) أو العمودية (مسؤولية الموظف العام امام ناخبيه) وهيئته المرجعية، والمواطنين(الائتلاف من أجل النزاهه والمساءلة،2006).

- نظام النزاهة الوطني : إستراتيجية شاملة للوقاية من الفساد " خطة عمل وطنية لتعزيز المساءلة والشفافية في الأعمال العامة في المجتمع وبت قيم النزاهة فيه " يقوم على توسيع قاعدة المحاسبة الأفقية إلى الحد الذي لا تصبح القوة في يد سلطة واحدة، وبحيث يصبح كل من يشغل منصبا عاما مسؤولا عن عمله بشكل منفصل في حلقة متصلة بحيث يقوم كل طرف من أطرافها بدور الحارس والمحروس المراقب والرقيب. ويعبر نظام النزاهة الوطني عن رؤية شاملة لمواجهة الفساد من خلال إصلاح الأطر المؤسسية والقانونية وإجراءات العمل، وهو يقوم على منهج تدريجي ومن خلال مشاركة مجتمعية تشمل مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والمؤسسات الدينية.(الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة،2006)
- الفساد : سوء استغلال المنصب العام من اجل تحقيق مكاسب ذاتية له أو للمقربين منه، أو إهدار المال العام . فكل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب (الموقع) العام لتحقيق مصلحة خاصة مادية أو معنوية ذاتية لنفسه أو جماعته. (منظمة الشفافية الدولية،2008).
- الحكمانيه : تعني تطبيق أسس السياسة والاقتصاد إضافة إلى القدرة في إدارة شؤون بلد ما على جميع الأصعدة. ويتضمن ذلك آليات وإجراءات ومؤسسات معقدة يفصح من خلالها المواطنون عن إهتماماتهم وعن قدراتهم على حل خلافاتهم وعلى ممارسة حقوقهم القانونية والتزاماتهم.(الطويل ، 2006)
- السلوك المشين : أي تصرف أو فعل أو أداء أو فوضى أو إهمال على نحو يخل بنظام الهيئة المحلية السليم وأخلاقياتها وانضباطيتها والذي يمكن ان يسيء الى سمعة تلك الهيئة سواء سوء السلوك تجاه اي مواطن او تجاه عضو آخر في الهيئة. (الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة، 2006).
- الرشوة : الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من اجل تنفيذ عمل او الامتناع عن تنفيذه بشكل مخالف للاصول.(الائتلاف من اجل النزاهة و المساءلة، 2006).
- المحسوبية : تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة...الخ، دون أن يكونوا مستحقين لها.(الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة، 2006).
- المحاباة : تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصالح

- معينة(الائتلاف من أجل النزاهه والمساءلة،2006).
- الواسطة : التدخل لصالح فرد ما، أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفؤ أو مستحق (الائتلاف من أجل النزاهه والمساءلة،2006).
- نهب المال العام : أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة (الائتلاف من أجل النزاهه والمساءلة،2006).
- تضارب المصالح : تدّخل الاعتبارات والمنافع الشخصية في اتخاذ القرارات من قبل أصحاب النفوذ(الائتلاف من أجل النزاهه والمساءلة،2006).
- الرقابة المالية والادارية : هي الإجراءات والأعمال الرقابية التي تستهدف ضمان سلامة النشاط المالي وحسن استخدام المال العام في الأغراض التي خصص من أجلها . والتفتيش الإداري لضمان كفاءة الأداء، وحسن استخدام السلطة والكشف عن الانحراف أينما وجد، ومدى انسجام ومطابقة النشاط المالي والإداري للقوانين والأنظمة واللوائح والقرارات النافذة، وضمان الشفافية والنزاهة والوضوح في الأداء العام وتعزيز المصداقية والثقة بالسياسات المالية والإدارية والاقتصادية .(البنك الدولي ، 2001) .
- التنمية المستدامة : تنمية تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الاجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم (اللجنة العالمية للبيئة، 2005).
- التنمية الاقتصادية : هي عبارة عن تلك العملية التي يعمل من خلالها قطاعي العمل العام والخاص جماعيا على خلق الظروف الافضل لتحقيق نمو اقتصادي ومستوى حياة أفضل.(منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،2001).
- التنمية البشرية : يتألف مفهوم التنمية البشرية من ثلاثة عناصر رئيسية هي : تنمية الإنسان، أي تعزيز القدرات البشرية والصحة لكي يتمكن الناس من المشاركة الكاملة في مختلف نواحي الحياة. والتنمية من أجل الإنسان، بمعنى توفير الفرصة لكل الناس للحصول على أو اكتساب حصة عادلة من المنافع الناتجة عن النمو الاقتصادي . والتنمية بالإنسان، بمعنى توفير الفرصة لجميع أعضاء المجتمع للمشاركة في تنمية مجتمعهم . (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،2001).
- الهيئات المحلية : هي الوحدة التي تدير كافة الامور والخدمات المتصلة بالمواطنين وتعمل على تحسين ظروفهم المعيشية وتنمية المجتمع المحلي في منطقة جغرافية

وإدارية معينة وفقا للصلاحيات والمهام التي نص عليها قانون الهيئات
المحلية الفلسطينية لسنة 1997 (وزارة الحكم المحلي، 1997).

- المجلس : هو مجلس الهيئة المحلية ويشمل مجلس البلدية او المجلس المحلي او
المجلس القروي او اللجنة الادارية او لجنة التطوير حسب قانون الهيئات
المحلية المشار اليه (وزارة الحكم المحلي، 1996).
- الرئيس : هو رئيس مجلس الهيئة المحلية المنتخب او المعين (وزارة الحكم المحلي،
1996).
- العضو : هو عضو مجلس الهيئة (وزارة الحكم المحلي، 1996).

ملخص الدراسة

أجريت هذه الدراسة في الفترة الواقعة ما بين أيار 2009 حتى تشرين ثاني 2009 . ومثل مجتمع الدراسة كافة اعضاء المجالس المحلية في محافظة أريحا والبالغ عددها 8 مجالس محلية، وتعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات المحلية التي تناولت مدى ألتزام المجالس المحلية في محافظة أريحا بالشفافية والمساءلة وانعكاس ذلك على التنمية الاقتصادية ، وكانت قلة الأدبيات والدراسات السابقة التي تتحدث عن الشفافية والمساءلة لدى المجالس المحلية ، وضغوطات الممولين تجاه تمويلها لتلك المجالس من أهم مبررات الدراسة.

أستخدم في انجاز هذه الدراسة المنهج الوصفي الكمي ، وتم جمع البيانات والاجابة على الاسئلة بالاستعانة بمراجعة الادبيات السابقة ومعالجتها بالنقد والتحليل ، وتصميم استبانة خاصة بالدراسة، وتحليل ومعالجة وعرض النتائج بواسطة الرزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

وأما أهم نتائج هذه الدراسة فكانت ، أن غالبية المبحوثين يؤكدون على أهمية تطبيق الشفافية والمساءلة الا أن هناك ضعف واضح في العديد من الجوانب أهمها ما يلي : ضعف الآليات واللوائح الموضوعية من قبل المجالس المحلية التي من شأنها أن تساهم في منع أي عضو من استغلال المال العام فيها بحاجة لتطوير ووضوح ، ضعف في تطبيق الاعلان الصريح والواضح والكفاءة بخصوص التوظيف ، قلة أهتمام المجالس المحلية بتطوير آليات لتطبيق قوانين الشفافية ومحاربة الفساد ، انعدام وجود نظام إداري ومالي مقر ومعتمد يؤكد على وجود وصف وظيفي لجميع الوظائف لدى عدد كبير من المجالس المحلية، انعدام وجود سجل لمتابعة الشكاوي وتوثيقها لدى اغلبية المجالس المحلية ، تقصير المجالس المحلية بالاعلان عن اهدافها بصورة دورية للمجتمع المحلي ، محدودية سماح المجالس المحلية للمجتمع المحلي بالإطلاع على كافة وثائق المجلس ، عدم قيام عدد كبير من المجالس المحلية بعرض ميزانياته بشكل سنوي للمجتمع المحلي، عدد كبير من أعضاء المجالس المحلية لا يعرفون شيئاً عن مدونة السلوك التي قدمتها مؤسسة أمان والتي تتعلق بالمجالس المحلية.

وأكد أغلبية أعضاء المجالس المحلية بأنهم يستفيدون من تطبيق الشفافية والمساءلة في جوانب متعددة، خصوصا فيما يتعلق بأنعكاسها على التنمية الاقتصادية ، ولكن في جوانب أخرى يحتاجون إلى تعزيزها خصوصا فيما يتعلق بالخطط الاستراتيجية والتشغيلية لانجاز مهامها ، وأختيار نوعية المشاريع ، ودراسة المشاريع من قبل أصحاب الاختصاص ، والتقليل من نسبة البطالة من خلال

ايجاد فرص عمل لابناء المجتمع المحلي ، والتعاطي مع المشاريع المشروطة من قبل الممول وخاصة التمويل الاجنبي ، الضعف الواضح من قبل المجالس المحلي بتطوير النوع الاجتماعي خصوصا فيما يتعلق بصنع القرار، وانعدام الاهتمام بأصحاب الاحتياجات الخاصة.

وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان من أهمها ، العمل على زيادة معرفة مجتمع الدراسة بمفهوم الحكم الرشيد (الشفافية والمساءلة) وذلك من خلال زيادة خبرتهم العملية ، تدريبهم وتعليمهم من خلال اقامة ورش عمل ، ندوات ، مؤتمرات ، والتي من الممكن ان تساعد على تعميق وزيادة معرفتهم بالحكم الرشيد (الشفافية والمساءلة) على ان تأخذ وزارة الحكم المحلي على عاتقها هذه المسؤولية بالتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة . ضرورة العمل على تعزيز ثقافة الحكم الرشيد (الشفافية والمساءلة) واشراك المجتمع المحلي بالدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات ، الامر الذي من شأنه ان يزيد من نسبة المتفهمين لثقافة الحكم الرشيد في المجتمع الفلسطيني ، اضافة لتوعية افراد مجتمع الدراسة لاهمية ذلك ، ضرورة العمل على استحداث دوائر أولجان متخصصة كلا حسب حجم مجلسة المحلي لاليات العمل والتأكد من ممارسة سياسة الحكم الرشيد وعلى وجه الخصوص الشفافية والمساءلة ، من خلال استقطاب طواقم متخصصة في هذا المجال ، لما لذلك من أهمية في تسريع تطبيق اسس الحكم الرشيد ، ضرورة وجود دليل (مدونة سلوك) على ان يتم طرحها وفق خصوصية كل مجلس محلي ، يجب ان تبرز المجالس المحلية المبحوثة اهتمامها بأحداث التنمية الاقتصادية من خلال تعميق مفاهيم الشفافية والمساءلة لما في ذلك من انعكاس ايجابي لدى جهات التمويل ، يجب على المجالس المحلية التي تقع وفق موقع جغرافي واحد ان تعمل على دمجها في مجلس واحد يقوده عدد من الاعضاء مع الاخذ بعين الاعتبار تمثيل كافة الشرائح في المواقع المختلفة.

Extent of application of transparency and accountability by local councils in the governorate of Jericho and its impact on economic development

Abstract

This study was conducted in the period between May 2009 until November 2009. And the study had represented all of local councils members in Jericho governorate which are they 8 local councils, and this study considers one of the first local studies which highlighted the extent commitment of Jericho's local councils in field of transparency, and accountability ,moreover, it reflects on economic development, and I emerged in my study the lack of norms in the previous studies that talked about transparency and accountability in local councils, in addition for that, financier's pressures is the main justification of the study.

In order to complete this study I used the quantitative descriptive method , then I had collected data and I had answered the questions by using the previous literatures review and processing is through criticism and analysis, and designed questionnaire special for study to identify, analyze and display the results by the Statistical Package for Social Sciences (SPSS).

The most significant of these study, that most of examined people assured about the the importance of implementing transparency and accountability from several aspects, but in some of aspects there are weakness in applying and it needs to reinforcement. And these aspects are limited as follows: mechanisms and regulations established by local council that would contribute to prevent any member of exploitation the public money; but these techniques need to develop and to explain. Moreover, the local council has a weakness point in applying clearly and frankly advertising, in addition to the qualification regarding to the employment, and the lack of local council in developing the mechanisms and applying transparency and fighting corruption, lack of independent financial and administrative system assures for the existence of job description to all positions in a large number of local council, lack of record to follow up complaints and documented it for the majority of local councils , shortage of local councils by announcing about their targets periodically for local community , furthermore ,the restriction by the local councils to let the local community to see the council's documents , the failure of the large number of local councils to display their financial budget yearly to the local community , large number of local council didn't know about the code of conduct which is adopted by Aman institution that related to the local council.

Most of local council members assured that they are benefiting from applying the transparency and accountability in several aspects especially it reflects on the economical development, but from other aspects members of local council need to reinforce these aspect especially which related to the strategy and operational plans to achieve their missions, selection the quality of the projects and study these project by jurisdiction ,and to decrease the percent of unemployment through finding job opportunities to build local community , to deal with conditional projects by donor especially foreign funding, the clear weakness by local council in developing the social sort especially with regard to decision –making , lack of attention to the owner of special needs.

The study had emerged by a set of recommendation, so the most important of this recommendation is to increase the knowledge community of good governance concept (transparency, accountability) and that is through increasing their operational experience like training and teaching them through conducting workshops, seminars ,conferences ,especially for good governance which could help to deep and increase their knowledge in good governance (transparency and accountability) , which lets the national collation institution (transparency and accountability) carrying this responsibility by coordination with ministry of local government ._the need to promote a culture of good governance (transparency and accountability) and involve the community in training courses, seminars and conferences, which would increase the proportion of understanding to the culture of good governance within Palestinian society, especially among the local community, in addition to aware members of a community for the importance of the study. Furthermore, the need to work on re up-date of specialized committees or directorates each one regarding for local council size and its mechanism of work and make sure that the policy of good governance, particularly transparency and accountability, through attracting specialized staff in this area, as this is important to accelerate the implementation of good governance, the need for evidence (Code of Conduct, prepared by Aman institution) that are adjusted according to each local council, local councils examined must emerged their interest in the occurring economical development through enhancing the concepts of transparency and accountability, because that is a positive reflection to the donors , the local councils should be located according to one geographical location to work on their integration in one council led by a number of members, taking into account the representation of all segments in different locations .

الفصل الأول

خلفية الدراسة

1.1 مقدمة

كثر الحديث في السنوات العشر الأخيرة عن مفهوم الحكم الرشيد ، وما يمكن ان يحققه هذا المفهوم على صعيد تحسين أسلوب ادارة المؤسسات الرسمية والاهلية والخاصة وما يمكن ان يحققه ممارسة الحكم الرشيد في تلك المؤسسات من المحافظة على ديمومتها واستمرارها لعملها ، وكان البعض يظن بأن هذا المفهوم مقصور فقط على المؤسسات العامة والمؤسسات الأهلية والخاصة الكبيرة ، تلك المؤسسات التي تمتلك موارد مالية وبشرية ضخمة ، والحقيقة ان ذلك المفهوم صحيح الا انه يخدم المؤسسات الكبيره والصغيرة على حد سواء، كما كان البعض يرى بأن الحكم الرشيد هو مجموعة من الأدبيات تضاف الى سجل تلك المؤسسات بهدف ترويجها وتسويقها لدى الغير خاصة لدى جهات التمويل الاجنبية والايامن به نظريا ، لكن الحقيقة ان المشكلة لا تكمن في تبني مفهوم الحكم الرشيد ولكن تكمن في الممارسة والتطبيق . فمهما صغر حجم المؤسسة أو كبر فأن ممارسة الحكم الرشيد بكافه مفاهيمه ، خاصة ممارسة الشفافية والمساءلة يعزز وجود قوانين وتشريعات توضح حقوق الاعضاء وواجباتهم مثل حق التصويت وانتخاب اعضاء المجالس الادارية لتلك المؤسسات ، كما يعزز وجود رؤية واضحة المعالم تحدد استراتيجيه المؤسسة مع الأدوات التي تكفل تحقيق هذه الرؤية وذلك من خلال ترجمتها الى خطط واهداف قصيرة وبعيدة المدى ، كما ان لوجود هيكل تنظيمي واضح يحدد كلا من مناطق السلطة والمسؤولية يعززه مجموعة من الأنظمة مثل:نظام داخلي ، نظام للرقابة ، ونظام للمحاسبة والمسؤولية يوفر من المؤشرات المالية والادارية التي تستخدم كمعيار للمساءلة وتقييم الأداء ، ووجود لجنة تدقيق لها من الصلاحيات ما يكفل لها وفي مناخ ديمقراطي حق ممارسة دورها الرقابي على أعمال مدققي المؤسسة الداخلي والخارجي